الامثلية الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية

م. خالد طه عبد الكريم*

المستخلص :

ان النظام السائد في الاقتصاد الدولي هو نظام المنافسة الاحتكارية , وان ظاهرة العولمة التي تكفل الانفتاح على الاقتصاد العالمي اليوم أمر حتمي لا يتعلق باختيار أي بلد , وان التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي يقدم باستمرار فرصاً كبيرة لتطوير القدرات التنافسية للمنشآت والدول والى إحداث علاقات اقتصاديه جديدة في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الموارد , وأمام هذا الواقع تتعاظم ضرورة وحتمية تبني سياسات مدروسة وبيعدة المدى لرفع معدلات الانتاجية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية , خاصة وان ظروف تحول السوق من نمط السوق الاشتراكي (القطاع العام) ان نمط السوق الرأسمالي في كثير من دول العالم اضافة الى الأزمة الاقتصادية العالمية وما صاحبها من ركود مما أدى الى انخفاض في مستويات الكفاءة الاقتصادية , وهو ما يتعارض مع سعي وهدف الأنظمة الاقتصادية عامه في محاوله بلوغها المستوى العالي والمنشود في تحقيق الامثلية الاقتصادية من خلال الاستخدام العلمي والأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لإنتاج السلع الاقتصادية بالكمية والنوعية التي تحقق طموحات المجتمع وتصل الى اقتصاد الرفاهية Welfare Economy.

Abstract

The prevail system in the international economy is the monopolistic competition system and the phenomena of globalization which cancels the constraints on the international economy. Today globalization has become beyond disputes; therefore each country has no option concerning this point.

The scientific development and technological progress continuously provide big opportunities for developing competitive abilities for firms

* مدرس/ جامعة ديالى / كلية الإدارة والإقتصاد / قسم إدارة الأعمال

مقبول للنشر بتاريخ 2010/6/15

and countries and to make new economical relations in the field of production, marketing, finance and development resources.

In the face of circumstances, it has become necessary to adopt sound and long-term economic polices to increase levels of productivity and achieve the economical efficiency; especially the circumstances of shifting the economy from the socialism to capitalism all over the world; moreover the international economical crisis and it's depression which result in decreasing the levels of economic efficiency; all the above-mentioned contrasts with the aim of all the economical systems to achieve the target and the high level for economic optimality in scientific application for limited economical resources to produce goods and services which satisfy all the demands of society and fulfill the welfare economy.

المقدمة :

يسعى كل نظام اقتصادي الى تحقيق النجاح المطلوب في الوصول الى الرفاهية الاقتصادية (Economic welfare) ومن اهم مقاييس النجاح هي الامثلية الاقتصادية (optimality) المتحققة عبر صورتها الأخرى وهي الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) فالنظام الاقتصادي لا بد ان يكون كفوءاً ومثاليا في توظيف عناصر انتاجه النادره بالشكل الذي يحقق اعلى دخل حقيقي ممكن , وبالتالي يكون مترجما صادقا لطموحات افراده من خلال زيادة الانتاج وتحسين نوعية السلع المنتجة وإدخال وتحسين الطرائق التقنية (التكنولوجيا) المستخدمة في تنظيم عناصر الإنتاج .

ولقد شهد العالم خلال القرن العشرين صراعاً طويلاً استمر لأكثر من سبعة عقود بين نظامين اقتصاديين متعارضين, احدهما يعتمد التنمية الاقتصادية من قمة السلطة السياسية (الاشتراكي) Socialism والآخر ترك عمليات النمو والتنمية للمبادرات الفردية وآليات السوق (الرأسمالي) Capitalism , وفي خضم هذا الصراع والاحتكاك الفلسفي بين هذين النظامين المتعارضين ظهرت سياسيات اصلاحية معينه على مستوى النظامين , وقد توجت هذه الاصلاحات بانهيار تام لنظام وفلسفة الاقتصاد الشمولي وتحولت هذه الاقتصادات وبتسارع قياسي نحو اقتصاد السوق بالمقابل برزت تجارب للتخطيط وتدخل الدولة في الاقتصادات الاخرى (الرأسمالية) وقد ظهرت جلياً سوق المنافسة الاحتكارية monopolistic competition market الذي يقوم اساسا على ركيزتين أساسيتين هما تمايز المنتوج واهمال تسعيرة الآخرين مما دفع الباحثين الى التركيز على التحليل الجزئي لكيفية تحقيق التفوق التنافسي للمنشات من خلال تحقيق الامثلية الاقتصادية .

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في اطار معالجة المشكلة الاقتصادية التي ترجع اساسا الى ان موارد الانتاج المتوفرة لدى المجتمع تتسم بالندرة النسبية (Scarcity) أي ان هذه الندرة تبدو من خلال مقارنة كميات الموارد (Resources) المحدودة بكميات السلع والخدمات(goods and services) المتعددة والمتجددة التي يحتاجها الانسان وينتجها بواسطتها .وبالتالي دراسة المزج وتحقيق التوليفة المثلى بين كميات الموارد المختلفة باعتبار ان هذا هو هدف كل نظام اقتصادي وكل منشأة اقتصادية تسعى لان تستمر في السوق وذلك لان إنتاج عدة سلع يعني تزاحمها على الموارد المحدودة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى ابراز اهمية الامثلية والكفاءة الاقتصادية في دعم وتعزيز قدرات أي اقتصاد وخاصة في اسواق المنافسة الاحتكارية باعتبارها الواقع العملي للاقتصادات المعاصرة .

المبحث الأول : ماهية الأمثلية الاقتصادية

تمهيد :

يتضمن هذا البحث الخوض في مفهوم الامثلية الاقتصادية ووسائل وأساليب تحقيقها وصورها المهمة الأخرى والمتمثلة بالكفاءة الاقتصادية وشروط وأساليب هذه الكفاءة , وكذلك الإنتاجية وأهميتها في الوصول ان حالة الامثلية الاقتصادية وكذلك استعراض مفاهيم الجدوى الاقتصادية والأداء الاقتصادي .

مفهوم الامثلية :

الامثلية (optimality) اصطلاح يستخدم كثيرا في الاقتصاد ويقصد به ببساطة افضل قيمة يمكن ان يتخذها متغير معين او متغيرات معينة حتى يمكن تحقيق هدف معين [1] ، مثلاً ، تهدف المنشأة الى تحقيق اقصى ربح ممكن أي تحقيق النهاية العظمى للربح (To maximize profit) وبذلك يكون الحجم الامثل لانتاجها هو ذلك الحجم الذي تصل عنده الارباح التي نهايتها العظمى ، هذا الحجم للإنتاج هو بالنسبة للمنشاة الحجم الامثل . ويعتبر التحليل الاقتصادي الساكن (static) والتحليل الساكن المقارن (Comparative static) في حالتي الاقتصاد الجزئي والكلي ثم التحليل

[1] عبد العزيز فهمي هيكل , " موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية " , لبنان , بيروت , دار النهضة العربي, 1986, ص629.

الحركي (Dynamic) في الحصول على النهايات العظمى والصغرى للدوال وجهاً من أوجه الوصول الى الامثلية في استخدام الموارد الاقتصادية [1] .

فيما جاءت تحليلات بحوث العمليات (Opration Research) الحديثة نسبياً والتي تتمثل باساليب البرمجة الرياضية (mathematical programming) وهو مصطلح عام يتضمن كل من البرمجة الخطية (linear prog.) والبرمجة غير الخطية (.nonlinear prog) ونظرية الألعاب (game theory) جانبا علميا مهما في تحليل مشكلة الامثلية [2].

كما يرتبط موضوع الامثلية كثيرا بموضوع التحليل الحدي والذي يعود الفضل الكبير فيه الى بومل v.Boumel في دراسته عن النظرية الاقتصادية وبحوث العمليات فقد ألقى مزيداً من الضوء على امكانية احياء اسس الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد بمجرد تطبيق بسيط ومعقول لمبادئ النظرية الاقتصادية [3] .

الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency :

الكفاءة تحديدا هي العلاقة بين المخرجات output والمدخلات input التي استخدمت من خلال تنفيذ مشروع ما من حيث الوصول الى اعلى درجة من النتائج الكمية او النوعية [4] . ويشير هذا المصطلح الى الأستخدام الأمثل لموارد المجتمع بشكل يؤدي الى تلبية احتياجات المجتمع ، وعلى النقيض تماماً تصور حالة هذا المجتمع اذا استشرت حالة الاحتكار monopoly او تفشي التلوثpollution او بالغت الحكومة في تدخل لامبرر له Government inderference في ظل مثل هذه الظروف يعاني الاقتصاد احد أمرين أما إنتاج اقل من ذالك الذي يمكن تقديره في حالة غياب تلك العناصر او انتاج مجموعة غير متجانسة من السلع التي لاتفي باحتياجات المجتمع وفي الحالتين يفتقر الاقتصاد الى التوزيع الامثل للموارد وبالتالي يفتقر للكفاءة [5] .

---

[1] عدنان كريم نجم الدين , "الاقتصاد الرياضي" , مدخل كمي تحليلي , عمان , دار وائل للنشر , 2009 ,ط3, ص231.

[2] كريم مهدي الحسناوي , " المدخل الى الاقتصاد الرياضي " , جامعة بغداد , 1988, ص305.

[3] صباح بهجت عبد الله , " بحوث العمليات وتطبيقاتها " , كراسة مطبوعة , وزارة التخطيط , المعهد القومي للتخطيط ,تموز ، 1984 ، ص6.

[4] عمر طرابلسي , " معجم مفاهيم التنمية " , إدارة المشروع التنموي , لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الاسكوا , لبنان , موسسة الامام الصدر، بدون تاريخ , ص216.

[5] ساموبلسون ، نورد هاوس , "علم الاقتصاد " مكتبة لبنان ناشرون , بيروت الطبعة العربية ط1 , 2006 , ص5 .

وتدرس الكفاءة الاقتصادية من زاويتين هما الكفاءة الأنتاجية والكفاءة التوزيعية ، حيث نعني بالكفاءة الأنتاجية تحديد أفضل كمية من الموارد الأنتاجية التي يمكن الجمع بينها لإنتاج حجم معين من الانتاج على اسس تكنولوجيا الإنتاج السائدة في صناعة ما وعلى اساس اسعار هذه الموارد . أما الكفاءة التوزيعية فتعني ان موارد المجتمع قد وزعت
بكفاءة اذا كان لا يمكن تغير هذا التوزيع دون ان يؤدي ذلك الى ان يصبح بعض افراد المجتمع في وضع اسوا عما كان عليه قبل التغير , اما اذا كان التغير يمكن ان يفيد البعض دون ان يحدث ضررا للبعض الاخر يكون التوزيع السابق للموارد اقل كفاءة [1].

وتستخدم الكفاءة الاقتصادية بشكل واسع من قبل الاقتصاديين في تقويم السياسة الاقتصادية ولذلك فالاقتصاديون يركزون على موضوع الكفاءة , والموضوع يتعلق اما بتقليل الكلفة minimizing cost او بتعظيم الارباح maximizing profit وبالتالي تتعلق مسألة الكفاءة الاقتصادية بزيادة رفاهية المجتمع [2] .

وعندما نقوم بتحليل احد الانظمة الاقتصادية فنحن نهتم في المقام الاول بالكفاءة التوزيعية Allocative eff. (او ما يعرف احيانا بكفاءة pareto اوأمثلية pareto)* هذا ويتمتع الاقتصاد بالكفاءة عندما ينجح في توفير جميع السلع والخدمات التي يفضلها افراد المجتمع في حدود الموارد والتكنولوجيا المتاحة ، والكفاءة التوزيعية تتحقق عندما يتعذر على اية عملية لتنظيم الانتاج ان تحقق قدرا اكبراً من الرضا لأحد الافراد دون الاضرار بفرد آخر , او عندما لا يمكن زيادة إشباع احد الأشخاص او منفعته الا بتقليص منفعة شخص اخر.[3]

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل , مصدر سابق , ص883.

[2] Adword shapiro ," Macro economic analysis , Public finance and the price system" , University of Toledo , third edition , Page 9.

* (ParetoVifredo dumaso 1923-1848) اقتصادي ايطالي ولد في باريس , عين استاذ للاقتصاد في كلية الحقوق – جامعة لوزان عام 1892 . نشر عدة كتب في الاقتصاد. طور طرق التحليل الاقتصادي على اساس ماوضعه ولراس walras . بين قصور اي نظرية في القيمة طالما انها تعتمد على القياس العددي cardinal للمنفعة وليس على ترتيبها ordinal كذلك عرف الزيادة في الرفاهية العامة total welfare نتيجة تغيرها بانها الوضع الذي تتحسن عنده حاجة فئة معينة من السكان نتيجة التغير دون ان تسوء احوال فئة اخرى , وقد أدت دراسته للتوزيع الشخصي للدخول الى مايسمى بقانون باريتو pareto law الذي يقول بانه مهما كانت الاحوال السياسيه في الدولة ومهما كان نظامها الضريبي سوف يكون توزيع الدخول بالطريقة نفسها في جميع الدول , د.عبد العزيز فهمي , مصدر سابق,ص644.

[3] ساموليسون ، نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص160.

وتعد الكفاءة صورة من صور الامثلية ولذلك وجدت الكثير من اسس تقييم الكفاءة في اعمال الاقتصادي الشهير باريتو حيث يعتبر اي اقتصاد كفوءاً اذا لم يكن من الممكن إجراء أي تعديل او تغير في ذلك الاقتصاد يترتب عليه جعل فرد في وضع افضل Better Off دون خفض رفاهية فرد اخر .وعموما فقد نشرت الكثير من الاعمال والدراسات الآتية لدراسات باريتو ولقد لخص كولمان وينج الشروط الآتية [1] :

1- الكفاءة التبادلية Exchange Efficiency

يتطلب هذا الشرط عدم امكانية اعادة توزيع توليفه السلع والخدمات لزيادة منفعة فرد دون خفض منفعة الاخرين , ويتطلب ذلك تساوي المعدل الحدي للإحلال بين اي اثنين من السلع والخدمات مع النسبة بين اسعارها في ضوء الدخل المتاح , ويظهر ذلك حينما نستخدم منهج منحيات السواء عند نقطة تماس محدد الميزانيه الذي يتحدد باسعار السلع والدخل مع أعلى منحنى سواء ممكن .

2- الكفاءة الانتاجية :Productive Efficiency

ينطبق هذا الشرط حينما لا يمكن اعادة توزيع عناصر الانتاج بأي طريقة تؤدي الى زيادة المخرجات من منتوج ما دون خفض المخرجات من منتوج آخر . ويتطلب ذلك تساوي معدل الاحلال الحدي لكل المدخلات مع انتاج مخرج ما مع معكوس نسبها السعرية . وايضاً تساوي معدل الاحلال بين زوج من المدخلات في كل المنشآت وكل المنتجات .

3-شرط القمة The top level condition

يتطلب هذا الشرط تحقيق الكفاءة التباديليه والانتاجية آنياً , ويتطلب ايضا تحديد الاسعار في سوق تنافسي وتساوي النسبة السعرية لاي سلعتين مع معدلات الاحلال الحدية لهما ، وان يكون الاقتصاد على منحنى امكانات الانتاج production possibility frontier .

4- الكفاءة X-Efficiency

لقد استهدف هارفي لايبنستين Harvey Leibenstein نوعاً خاصا من الكفاءة الاقتصادية او عدم الكفاءة الاقتصادية التي ترتبط بالاحتكار , وخلاصتها هو ان الاحتكار ينتج عنه ضياع (هدر) في الكفاءة فضلاً عن الضياع التوزيعي المرتبط باسعار المدخلات والمخرجات في حالة الاحتكار ,هذه الضياعات تظهر لان المحتكر لا يعمل في ضوء ضغط تنافسي يجبر على تحقيق التكاليف الدنيا للعمليات فضلا عن تحمل تكاليف اضافية لزيادة قوة وضعه الاحتكاري , هذه الضياعات يطلق عليها

[1] Colman ,David and Trevor Young ," Principles of agricultural economic, Markets and prices in less developed countries", Cambridge university press , 1939 ,p.p.198-206.

X-Inefficiency وربما تكون احتمالات وجود X-Inefficiency كبيرة في البلاد التي تعظم قطاعات اقتصادها او تعطي حقوق احتكار لاطراف معينة في السوق مثلما يحدث في الولايات المتحدة من خلال برنامج الاوامر السوقية , وعليه يمكن توقع توطين غير كفوء وزيادة في تكاليف النقل .

الإنتاجية productivity :

نال موضوع الإنتاجية اهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين والمهنيين كما حضي باهتمام الإحصائيين , وذلك كونها تشكل المحور الأساس في عملية النمو الاقتصادي ، ورفع مستوى الرفاهية وذلك عن طريق زيادة الدخل الحقيقي وإتاحة المزيد من السلع والاستخدام الامثل للموارد وتقليل الهدر والضياع فيها[1].

ومن المفيد الذكر ان الانتاجية تعتمد على حجم المشروع ولكن ليس بدون حدود فهنالك أدلة عملية على ان الحجم الامثل للمشروع من وجهة نظر معاملات الانتاجية يتم الوصول اليه بعد حجم معين وكل زيادة في الحجم لا ترافقها بالضرورة زيادة مماثله في معدلات الانتاج [2] .

ولقد تداخل مفهوم الانتاجية بمفهوم الكفاءة الاقتصادية والامثليه كثيراً حيث ذهب عددا من الباحثين الى ان زيادة الانتاجية تعني الرفاه الاقتصادي (الانتاجية هي معيار الرفاهية الاقتصادية) [3].

وقد يرى البعض ان الانتاجية تعني الاستخدام الكفوء للموارد (المدخلات) في انتاج السلع والخدمات ، ويعني البعض بالانتاجية عبارة عن تقليل الهدر بالموارد وقد تكون هذه الموارد العمال ، المكائن ، المواد ، الطاقة ، الزمن ويبقى تخلف الادارة وكذلك عدم الاهتمام بالربحية في بعض مؤسسات القطاع العام وكذلك عدم ربط الاجر بالانتاج وعدم الاهتمام الكبير بالحوافز والتخلف في استخدام التكنولوجيا وتطويعها من اهم معوقات الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية [4].

---

[1] عباس عبد الربيعي, " العلاقة بين الانتاجية الكلية والجزئية " مجلة النفط والتنمية ، العدد2 , اذار , نيسان ,1988 ص110.

[2] آمال شلاش ، "اعادة هيكله القوى العاملة على مستوى المنشأة " , مجلة النفط والتنمية , العدد 2 ، اذار شباط 1988 ,ص85.

[3] عباس عبد الربيعي ، مصدر سابق , ص111.

[4] مجذاب بدر العناد ، " اصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق واثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب " , مجلة النفط والتنمية , العدد 4 , تموز اب 1989 , ص42.

واخذ موضوع زيادة الانتاجية (الكفاءة الاقتصادية) يعد احد أهم الوسائل والأساليب المضمونة لزيادة الإنتاج بالإضافة الى أنها تؤدي الى تقليص الوقت اللازم للإنتاج مما يترتب عليه انخفاض كلف الإنتاج وانخفاض الأسعار وتحقيق القيمة المضافة التي يتحول جزء منها الى العمالة بشكل زيادة في الاجور والرواتب او على شكل حوافز مما يؤدي الى زيادة الرفاهية [1] .

وبالتالي فأن زيادة الإنتاجية هي مردود الوحدة من عوامل الانتاج والمستلزمات من السلع والخدمات والقيمة المضافة أثناء مدة زمنية محددة , والتحسن في الكفاءة الانتاجية يعني إنتاجاً أكثر وأفضل بموارد محدودة او انتاجاً محدداً بموارد اقل ويؤدي ذلك الى اشباع حاجات اكثر للمجتمع بموارد اقل[2] .

ومن الجدير بالذكر ان النمو السريع والمستمر للأنتاجية يعتمد على جملة عوامل أهمها العوامل المرتبطة بالتقدم التكنلوجي والتحسين الفني للموجودات assets وكذلك استخدام الاجهزة الجديدة والتكنلوجيا الحديثة من خلال خطة الاستثمارات وكذلك تحسين تنظيم الانتاج والعمل من مجمل العوامل المرتبطة بها من خلال تحقيق استهلاك قوة العمل في الاعمال الاضافية واللاحقة إضافة الى اثر العوامل الطبيعية في تحديد طاقات الانتاج وخاصة بالنسبة للصناعات التعدينية والزراعية[3] . وتبقى صيانة الآلات والمعدات والأجهزة التي تستخدمها المنشآت من الوسائل المهمة والأساسية في رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة الانتاج كماً ونوعاً حيث ان الصيانة المستمرة والمنتظمة من شأنها ان توفر في تكاليف الانتاج اضافة الى مساهمتها في تحسين جودة الانتاج من خلال ما تحققه من دقة وسلامة في العمليات الانتاجية التي تقوم بها الآلات والمعدات والأجهزة[4] .

وينبغي القول ان الكفاءة الإنتاجية ليست هدفا بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف الرئيسة للمنشآت الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية وعليه يبقى نجاح المنشآت الاقتصادية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي (الرفاهية welfare) متوقفاً على تحقيقها

---

[1] صلاح الدين عثمان بكر ، اسماعيل علي شكر , فريدون عبد الكريم , " دراسة تحليلية لوسائل قياس الانتاجية في الصناعة ", مجلة النفط والتنمية , العدد1، كانون الثاني شباط ,1990 , ص96.

[2] فالح عبد الكريم الشيخلي، " دراسة مقارنة في الانتاجية , استعراض تاريخي " , مجلة النفط التنمية , العدد 5 ، ايلول تشرين الاول ,1987 , ص114 .

[3] عقيل جاسم عبد الله ، " الوسائل الكمية في قياس الاقتصاد التقريبي من القوى العاملة باستخدام العوامل المؤثرة في نمو انتاجية العمل " , مجلة النفط والتنمية , العدد 1، كانون الثاني شباط ,1987 , ص 35 -43 .

[4] عدنان حسين يونس، " صيانة الآلات المعدات وأثرها في رفع الكفاءة الانتاجية " , مجلة النفط والتنمية , العدد الأول , كانون الثاني شباط ,1986 , ص88 .

لمزيد من الكفاءة الإنتاجية وقدرتها على التصدي للمشكلات والصعوبات التي تواجهها تحت ظل الإنتاج الكبير بما يحمل معه من مشاكل وتعقيدات [1] .

ونستخلص ان الكفاءة الانتاجية عبارة عن العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية وبين النتائج من العملية وبذلك ترتفع الكفاءة الانتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد ويمكن تصور زيادة الكفاءة الإنتاجية بإحدى الطرق الآتية :[2]

1- زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء قيمة الموارد المستخدمة ثابتة .
2- قيمة الانتاج النهائي ثابتة وانخفاض قيمة الموارد المستخدمة .
3- زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة اقل .
4- انخفاض قيمة النتائج النهائي مع انخفاض الموارد المستخدمة بنسبة اعلى ,

وعليه لغرض الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية (تحقيق الكفاءة الإنتاجية) ينبغي اللجوء الى[3] :

1- الاستخدام العقلاني والاقتصادي للموارد الاقتصادية المستغلة فعلياً باتجاه تحسين فاعلية العملية الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل في جميع فروع الاقتصاد الوطني , اي النمو الرأسمالي العمودي للأنتاج .
2- التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة واكتشاف المعطل وغير المستثمر منها لاستخدامها في عملية التنمية , اي تحقيق النمو عبر التوسع الافقي للأنتاج ولا يمكن الفصل بين الاتجاهين حيث ان احدهما يكمل الاخر ويدفع به الى الإمام .

الجدوى الاقتصادية :

انها موضوعة اقتصادية مهمة جداً وهي التعبير عن العلاقة بين الجهد effort والنتيجة result , وبين النفقات expenditure والعائدات return المتحققة منها , وهذا التحديد الواسع

---

[1] فاضل حنتوش المحسن ، " دراسة تحليلية لأنظمة المراقبة الداخلية في المشروعات الصناعية كضوابط للكفاءة الانتاجية " ، مجلة النفط والتنمية , العدد الاول ، كانون الثاني ، شباط 1989 , ص138.

[2] أمين عبد العزيز حسن ، " رقابة الاداء في المشروع كوسيلة لرفع مستوى الانتاجية " , مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، العدد2 ، نيسان ,1980 , ص275 .

[3] كاظم حبيب , " طبيعة العلاقات العضوية بين عملية التنمية وإنتاجية العمل " , مجلة النفط والتنمية , العدد2 تشرين الثاني , 1975 , ص45.

يعطي للجدوى الاقتصادية إمكانية التطبيق العام والشمولي في جميع المجالات مع مراعاة مسألة أساسية هي ان بعض المجالات قابلة للقياس (كالمشاريع الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات) والبعض الآخر غير قابلة للقياس (مشاريع التربية والتعليم والجامعات ومراكز التدريب والتأهيل والبحوث) ومع ذلك فان الجدوى الاقتصادية قابلة للتطبيق والدراسة في جميع المجالات وان كانت المؤشرات تختلف بحسب العوامل القابلة للقياس في كلا المجالين ويمكن ان تكون الصيغة العامة للجدوى الاقتصادية هي [1] .

$$\text{الجدوى الاقتصادية} = \frac{\text{القيمة السنوية للانتاج المتحقق}}{\text{النفقات السنوية}}$$

والجدوى الاقتصادية يمكن ان تحسب على الصعيد الكلي macro او على الصعيد الجزئي micro .

الأداء الاقتصادي performance :

ويقصد به مدى تنفيذ عمل ما وشكله ونوعيته قياساً الى معايير كمية او نوعية مختلفة ومرتبطة ، منها الفاعلية والكفاءة والجدوى والصلة بالموضوع , وهنالك مقاييس للأداء performance measures وهو مجموعة من المعايير والاجراءات التي تعنى بقياس مدى فعالية النظام وكفاءة ادائه والتي تتيح لصانعي القرارات الاستناد الى موضوعيتها لتصويب الاداء ومن امثلة معاييرالقياس نظام القياس المتوازن ونظام المدخلات والمخرجات ، وتعتمد معايير القياس على مؤشرات الأداء performance indicator وهي عبارة عن المتغيرات التي تتيح التحقيق من مسار الأداء , وهي تستخدم لقياس مدى التقدم المحرز نحو الغايات (الاهداف) القريبة والبعيدة وإظهار التغيرات في نمو المشروع وتطوره ومعرفة مدى نجاحه في بلوغ اهدافه[2] .

[1] نجم عبود نجم ، " الجدوى الاقتصادية للبحث العلمي " , مجلة النفط والتنمية , العدد الثالث , ايار حزيران , 1987 , ص 16

[2] عمر طرابلسي , " معجم مفاهيم التنمية " , ادارة المشروع التنموي , مصدر سابق ، ص225.

المبحث الثاني : ماهية سوق المنافسة الاحتكارية

تمهيد :

تضمن هذا البحث المفهوم الاقتصادي العام للسوق , والأنواع النظرية والعملية (الواقعية) للاسواق وتم التركيز بشكل واسع وشمولي على أسواق المنافسة الاحتكارية باعتبارها موضوع البحث وهي صورة الواقع الحقيقي للأسواق المعاصرة ومن ثم عقد مقارنة بين هذه السوق وبقية الأسواق ، كما تضمن أسباب نشوء وقيام حالات المنافسة الاحتكارية .

مفهوم السوق :

السوق **market** هو الآلية التي تجمع المشترين والبائعين معا لتحديد الاسعار وتبادل السلع والخدمات[1] . وبعد التقدم الكبير في وسائل الاتصال والمواصلات فقد اصبح بالامكان التعامل بين البائعين والمشترين دون الحاجة لالتقائهم في مكان واحد , حيث أصبح العالم كله في حدود السوق[2]

وبالتالي فان السوق هو المكان الذي تمارس فيه الأنشطة الاقتصادية من بيع وشراء وانتاج سلع وخدمات فانه من خلال هذه الممارسات تنشأ العلاقات المختلفة التي تشكل هيكل السوق من الناحية العملية , ومن ثم فان مفهوم السوق واسع ويعني أكثر من مجرد ذلك المكان الذي تذهب إليه للتبضع وشراء الحاجات , وبالتي فهو يمثل الشركات المتعاملة في السوق وأحجامها وأنواع ومواصفات السلع المتداولة والانضمة القانونية للانخراط في النشاط الاقتصادي وتصفية الأعمال وما الى ذلك[3] .

أنواع الأسواق :

يمكن من الناحية العملية تصنيف الأسواق الى أربعة أنواع وفقا لأعداد وأحجام الشركات العاملة في السوق وطبيعة السلعة والقيود على الدخول والخروج من السوق كالآتي [4] :

1- سوق المنافسة التامة **perfect competition**

2- سوق المنافسة الاحتكارية **monopolistic competition**

3- سوق احتكار القلة **oligopoly**

---

[1] ساموبلسون , نوردهاوس , مصدر سابق , ص27.

[2] ابراهيم صدقي شيخ بندر , د. خضير الاورفلي , " التحليل الاقتصادي الجزئي " , سوريا , حلب , شعاع للنشر والعلوم , ط2 , 2003 ,ص262.

[3] **www.islmonline.net \10\ .arabic\dowlia\namaa-4gl\morajuat.asp.**

[4] www.islmonline.net. \10\ .arabic\dowlia\namaa-4gl\morajuat.asp.

4- سوق احتكار التام monopoly

ويمكن ايضا تقسيم هذه الاسواق من الناحية العملية على فئتين , الفئة الاولى هي أسواق المنافسة التامة والاحتكار وهي حالات بعيدة عن الواقع العملي , الفئة الثانية اسواق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وتمثل العديد من الاسواق الفعلية في الواقع العملي .

أما التعامل في السوق فهو يتم على أساس أسعار تحدد بطريقة او باخرى , فهي تختلف باختلاف نظام السوق , فالاسواق تتباين من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر ، ومدى سلطة البائع او المشتري التأثيرية في السعر ارتفاعا او انخفاضا ويرجع السبب في هذا التباين الى مدى التنافس الذي يواجهه كل من البائعين والمشترين , أوما يتمتع به كل من الجانبين من قوة احتكارية . ان الاختلاف بين سوق وأخرى يرجع اساساً الى سيادة احد عنصري المنافسة والاحتكار ومدى تشكل صورة السوق بحسب الأنواع المذكورة أعلاه [1] .

أسواق المنافسة الاحتكارية :

ان نظرية السوق كما تبلورت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بافتراضها وجود وضعين هما المنافسة التامة والاحتكار التام تبدو بعيدة عن الواقع بعض الشيء في وضع الاقتصاد الدولي المعاصر , اذ بين هذين الوضعين وبين هذا الواقع الفعلي للممارسة الاقتصادية بون شاسع . لذا اضطر الاقتصاديون الى تأسيس نظريات بديلة لتطابق الواقع العملي , اذ انه خلال القرن العشرين تبدلت الوضعية الاقتصادية وتغير الكثير من خصائصها فاذا كان السوق الرأسمالي في القرن التاسع عشر شهد وضعيات تجسدت فيها المنافسة التامة فانه خلال القرن العشرين ظهرت عوامل جديدة لم يعد معها السوق مشكلاً من وحدات صغيرة فحسب , بل من وحدات كبيرة لها سلطتها الفعلية , ولم يعد بأمكان الرؤية الاقتصادية الزعم بان السوق حر , بل ثمة عوامل وقوانين اخذت تتحكم في عملية الدخول اليه , كما ان تطور تقنية الدعاية هيأ آليات لصناعة ذوق المستهلك شكك في مصداقية شعار حرية الطلب وسيولة العرض , وتتبدل الرؤية النظرية المغرقة في التجريد لمناغمتها مع مستجدات الواقع الاقتصادي ، وظهرت نظريتان اثنتان تحاولان تحديد ماهية السوق على نحو يقارب بين دلالته وواقعه وهما نظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية الاحتكار المتعدد [2] .

وتقوم نظرية المنافسة الاحتكارية على المزاوجة بين النظريتين السابقتين مع التعديل فيهما حيث أخذت من نظرية المنافسة التامة فكرة وجود تنافس فعلي داخل السوق , وذلك بفعل وجود كثرة من البائعين وهي كثرة تمنع ان يتفرد واحد منهم في التأثير المطلق , لكن هذا الموقف سيتم تعديله

[1] ابراهيم صدقي شيخ بندر , خضير الاورفلي , مصدر سابق، ص263.

[2] www.almadapaper.net\phpzsource = akbar 8mlf = copy 8 sid = 19374

بالأخذ بنظرية الاحتكار من حيث ان هؤلاء البائعين على الرغم من تعددهم فهم مختلفون لان كل واحد منهم يختص بمنتوج معين والمنتوج يختلف عن شبيهه اختلافاً يجعل المنتج العارض يتمتع باحتكار جزئي بمعنى ان المنتج في وضعية المنافسة الاحتكارية .

ومن الصعوبة اكتشاف سلعة واحدة في العالم الحقيقي تتم مبادلتها تحت شروط المنافسة الكاملة وبالمثل من الصعوبة اكتشاف شروط الاحتكار البحت . ان ما موجود في الحياة الواقعية هو ما بين هاتين السوقين المتطرفتين وان الاغلب الأعم في الأسواق يتضمن بعض خواص كل من الاحتكار والمنافسة ، وان عناصر الاحتكار تميل لان تسود في بعضها وعناصر المنافسة تسود في البعض الاخر ومثل هذه الحلات لا يسودها الاحتكار المطلق ولا المنافسة التامة بل ما يطلق عليه الاقتصاديون المنافسة الاحتكارية او المنافسة الغير كاملة[1] .

والمنافسة الاحتكارية أو كما تسمى أحياناً بالمنافسة الناقصة او المنافسة غير التامة هي شكل مهم من اشكال السوق الذي يجمع بين خصائص سوقي المنافسة التامة والاحتكار التام ويكون في هذا الشكل من السوق[2] :

1- وجود عدد كبير من المنشآت الصغيرة بحيث لا تستطيع أي منشأة التأثير في سعر السوق .
2- السلع متشابهة لكن غير متجانسة حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة ويكون منحنى الطلب الذي تواجهه المنشات منحدراً من الأعلى الى الأسفل ومن اليسار الى اليمين .
3- سهولة الخروج والدخول الى السوق (لكن ليست حرية مطلقة كما في سوق المنافسة التامة) .
4- وجود المنافسة الغير سعرية والممكنة باستخدام طرق منافسة غير السعر مثل استخدام وسائل الدعاية والاعلان وهذا ما يسمى بالتمييز السلعي **product differentiation** .

وقد يعزى عدم تجانس السلعة من وجهة نظر المستهلك الى عاملين رئيسين هما: [3]

1- صفات البائع الشخصية وطريقة معاملته للزبائن وأمانته وقرابته مع المشترين وأسلوب معاملته لهم وطريقة عرض للسلعة وقدرته على إقناع المشترين .
2- هو الصفات الموضوعية للسلعة , سواء كان ذلك فيما تحمله من بعض الفروق التي ذكرت آنفاً أم ما يمكن ان يحدثه البائع من فروق بين السلعة المتشابهة في ذهن المشتري , واخيراً ما يمكن ان تلعبه الدعاية والإعلان .

---

[1] كريم مهدي الحسناوي , مبادئ علم الاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد 1990 , ص219

[2] www.4algeria.net\lib\t9946.htm\

[3] www.karicom.com/vbit25440.htm/

إذن تتحقق المنافسة الاحتكارية عندما يقوم عدد كبير من البائعين بإنتاج سلع متمايزة وثمة تشابه كبير بين هيكل السوق في ظل المنافسة الاحتكارية ونظيره في حالة المنافسة التامة نظراً لوجود عدد كبير من الشركات او البائعين الذين لا يهيمن أي منهم على حصة كبيرة في السوق , ومع ذلك تتميز المنافسة الاحتكارية بأمر هام وهو ان السلع التي تبيعها المنشآت المختلفة سلع متمايزة وهي تختلف فيما بينها من حيث خصائصها العامة ، فعلى سبيل المثال تختلف أجهزة الحواسيب الشخصية عن بعضها البعض من حيث السرعة والذاكرة والسعة والمودم والحجم والوزن وغيرها فلما كانت هذه الأجهزة على هذا النحو في التمايز فانه يمكن بيعها بأسعار متباينة نسبياً [1] .

ان مؤشر سيادة المنافسة الاحتكارية في الحياة الواقعية هو الانتشار الواسع في استخدام الإعلانات التنافسية لجذب العملاء , غير ان مثل هذه الظاهرة لا تحصل في ظل المنافسة الكاملة والاحتكار التام [2] .

ويمكن الاسترشاد بمعرفة طبيعة السوق باستخدام مقاييس كمية (رقمية)[3] لقوة السوق market power وهو المصطلح الذي يشير الى مدى تحكم منشأة او عدد صغير من المنشآت في السوق والاسعار وقرارات الانتاج في صناعة ما , ولعل اشهر هذه المقاييس ما يعرف بمعدل التركز الصناعي وذلك من خلال مقارنة الناتج الكلي للمنشآت المعنية في تلك الصناعة او النسبة المئوية من إجمالي انتاج الصناعة التي تساهم بها هذه المنشآت كما يمكن تعريف تركز المنشآت بأنها النسبة المئوية للإنتاج الذي تساهم به هذه المنشآت العاملة في صناعة ما ، وفي حالة الاحتكار تكون نسبة التركز 100% أما في حالة المنافسة التامة فسوف تكون النسبة قريبة من الصفر.

ويرى كثير من الاقتصاديين انه لا يمكن اعتبار معدل التركز الصناعي التقليدي السابق بمثابة مقياس كاف لقوة السوق , ولذلك فهم يفضلون مقياس (HHI) Herfindahl Hirschman Index.

لكونه يمدنا بصورة اكثر وضوحاً لدور المنشآت المهنية على السوق , ويمكن الحصول على هذا المقياس بجمع المربعات المعبرة عن النسبة المئوية لحصص جميع المنشآت العاملة في السوق, وفي حالة المنافسة التامة يقترب هذا المقياس في الصفر , بينما تقترب النسبة المئوية 100% في حالة الاحتكار التام , وتتراوح سوق المنافسة الاحتكارية بين هذه النسب .

[1] ساموليسون ، نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص171 .
[2] كريم مهدي الحسناوي , مصدر سابق , ص220.
[3] ساموليسون ، نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص187 .

وفيما يلي جدول مقارنة يبين أسواق المنافسة الاحتكارية واسواق المنافسة التامة واسواق الاحتكار التام.

جدول (1)

هياكل وطبيعة الأسواق الاقتصادية *

فقرة المقارنة	المنافسة التامة	الاحتكار التام	المنافسة الاحتكارية
عدد المنتجين	عدد كبير جداً	منتج واحد	متوسط
حرية الدخول والخروج	حرية تامة	عوائق مانعة للدخول	حرية شبه تامة
شرط التوازن	Mc = MR	Mc = MR	Mc = MR
السعر والايراد الحدي	P = MR	P > MR	P > MR
السلوك اتجاه السعر او قابلية التأثير في السعر	PRICE → TAKER معدومة	PRICE → MAKER كبيرة جداً	PRICE → TAKER محدودة
الأرباح	فقط في المدى القصير	في المدى القصير والطويل	فقط في المدى القصير
السعر	اقل سعر	أعلى سعر	متوسط
الكمية المنتجة	اكبر كمية	اقل كمية	متوسط
نوعية السلعة	السلع بديل تام ومتجانسة	سلعة فريدة , لا توجد بدائل قريبة	متشابهة لكن غير متجانسة
منحنى طالب	لا نهائي المرونة منحنى افقي	سالب المرونة	سالب المرونة اكثر مرونة من الاحتكار
منحنى العرض	الجزء الصاعد من منحنى Mc أعلى من سعر الاغلاق	لا يوجد	المنتج عند Mc =MR

Source: .www.cba.edu.kw/malomar/micro

* ساموبلسون , نوردهاوس , مصدر سابق , ص187.

أسباب المنافسة الاحتكارية :

هنالك سببان رئيسان هما :[1]

1- ميل الصناعات الى تقليل عدد البائعين عند وجود وفورات حجم نتيجة للإنتاج بالجملة بالإضافة الى تناقص التكاليف وهي الظروف التي تساعد المنشآت الضخمة على الإنتاج بأدنى تكلفة ممكنة ومن ثم البيع باسعار تنافسية لاتتحملها المنشآت الصغيرة مما يضطرها الى الخروج من الصناعة .

[1] ساموبلسون ، نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص173 .

2- وجود حواجز تمنع المنافسين الجدد من الدخول الى نطاق الصناعة واحيانا ما تنشأ تلك الحواجز بسبب القوانين واللوائح التي تحد من اعدد المنافسين وفي احيان اخرى قد تكون هنالك عوامل اقتصادية تجعل دخول المنافسين جدد الى السوق امرا باهظ التكلفة .

المبحث الثالث : تحليل هيكل أسواق المنافسة الاحتكارية

تمهيد :

يتضمن هذا المبحث موضوع التسعير (كيفية تحقق السعر) وأهم الأساليب المحددة للتسعير ومؤشرات تباين واختلاف هذه الأسعار , كما تم التعرض الى منحنى إمكانات (احتمالات) الإنتاج وكيفية تحديد مستوى ومؤشر الكفاءة الاقتصادية , ومن ثم استعراض وتحديد التوازن وتحقيق الامثلية الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية في المدى القصير والمدى الطويل وباستخدام التحليل الكمي والرسم البياني .

التسعير pricing :

ان الأسعار تحدد بطريقة او بأخرى فهي تختلف باختلاف نظام السوق , فالاسواق تتباين من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر , ومدى سلطة البائع او المشتري التأثيرية في السعر ارتفاعا او انخفاضا . وتجدر الإشارة الى سبب تباين سياسات التسعير تعود الى الاختلافات القائمة فيما بين المتنافسين في مجالات عدة مثل اهدافهم المنشودة وأوضاعهم الاقتصادية والتنافسية والسعرية والتنظيمية والقانونية . وهنالك عدة مداخل (اساليب) لفرض السعر من أهمها :[1]

1- التسعير المستند للكلفة cost based pricing :

ويقوم عن اساس احتساب كافة التكاليف المترتبة على انتاج وتسويق المنتج ومن ثم اضافة هامش ربح معين للوصول الى السعر المطلوب .

2- التسعير المستند للطلب demand based pricing :

وهو ان تستخدم المنشأة سعر في ضوء مستوى الطلب على ذلك المنتج ، حيث يرتفع السعر عندما يكون الطلب عالياً , ويقل السعر عند انخفاض مستوى الطلب .

[1] جمال داود سلمان ، " اقتصاد المعرفة " ،الاردن ، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009، ص101.

3- التسعير المستند على المنافسة competition based pricing :

يعني ان تقوم المنشأة بتحديد سعر المنتوج في ضوء طبيعة المنافسة القائمة , ولهذه الطريقة أهمية خاصة عندما تكون المنتجات متجانسة وتشتمل السياسات السعرية المستندة على المنافسة على ما يلي :

أ. التسعير ألاختراقي penetrating pricing :

وتستخدم من قبل المنشآت التي تتمتع بقدر كبير من اقتصاديات الحجم , حيث تسعر منتجاتها باقل من اسعار المنافسين لدفعهم الى الخروج من السوق من خلال الحصول على حصة سوقية .

ب. أسعار السقف ceiling prices :

ويحصل عندما تقرر المنشأة وضع أسعار عالية في بداية الامر لأسترداد استثماراتها في البحث والتطوير (R&D) وهي عكس سياسة التسعيرالاختراقي .

ج- تسعير منحنى الخبرة Experience- curve pricing

وهي سياسة مماثلة لسياسة التسعير الاختراقي , الا ان في هذه الحالة تحاول المنشأة استغلال اقتصادياتها المتحققة من خلال خبراتها وليس من خلال الحجم , وغالباً ما تسعر المنشأة منتجاتها بأقل من أسعار المنافسين لتبعدهم اقصى مسافة ممكنة عن منحنى الخبرة وبالتالي وضعتهم في أوطأ موقع في السوق .

وينبغي الإشارة ان الأسعار تتأثر بنوعية الإنتاج فهنالك نوعين مختلفين للأنتاج هما:[1]

أولاً: إنتاج السلع الطبيعية (الاقتصاد الزراعي مثلا)

وهنا تتميز المنتجات بحسب خواصها الطبيعية وهذا يعود بشكل خاص الى كون وسائل الانتاج المستخدمة للحصول عليها هي أيضاً وسائل طبيعية وليست ادوات منتجة بواسطة الإنسان او رأس المال , هذه الوسائل يمكن ان تكون التربة (الارض) او كنوعية عالية من العمل بشكل خاص , ان مالكي هذه الوسائل هم في الواقع متخصصين وهذا التخصص ناتج عن خواص طبيعية موجودة لديهم وليست ناتجة عن اختيار اقتصادي وينتج هذا عن :

أ. ان دخل المنتجين يتعلق بسعر السلعة الذي يحصلون عليه وليس هنالك من سبب لمقارنة هذا العمل مع ذلك الذي يحصل عليه منتج آخر من سلعة اخرى , فالرسام بيكاسو مثلا قد جمع ثروة طائلة من رسومه , بينما هنالك رسامون آخرون يموتون وهم فقراء .

[1] ابراهيم صدقي شيخ بندر ، د. خضير الاورفلي ، مصدر سابق ، ص270.

ب. ان السعر لا يتاثر بكلفة انتاج السلعة , والسبب في استمرار الإنتاج هو عدم الاستطاعة لإنتاج سلعة أخرى , وان قرار الانتاج وتحديد حجم المنتجات لا يستندان على كلفة الإنتاج ولكن فقط على الامل بالحصول على دخل يمكن المنتج من الاستمرار .

ثانياً: إنتاج السلع الاصطناعية

هنا تتميز المنتجات بحسب الصفات التي اعطوها لها مبتكروها وليست بحسب صفاتها الطبيعية . ان وسائل الانتاج هنا هي نفسها عبارة عن منجزات قام الانسان بصنعها ولم تنتجها الطبيعة ، وهذا يعني ان ليس من الضروري ان يكون المنتجون متخصصون , فاكثر المنشآت تنتج غالبا منتجات متنوعة، كذلك فأنه بالإمكان تحويل استعمال عوامل الإنتاج والتي تتصف في اغلب الاحيان بقابليتها للإحلال ، فبالإمكان مثلاً استخدام عامل عادي غير متخصص في عدد من الصناعات بعد تأهيله سريعاً وتشغليه في أي مكان او تحويل سلسلة انتاجية لأنتاج السيارات لإنتاج جرارات زراعية .

وعليه فان العلاقات بين الاسعار والدخل وكلفة الانتاج مختلفة جدا عن تلك الموجودة في قطاع انتاج السلع الطبيعية والسبب هو ان نسب تجميع اليد العاملة ورؤوس الأموال تميل الى توحيد الاجور , فمن اجل عمل معين فان فارق الاجور من صناعة الى أخرى ومن منطقة الى اخرى هو بسيط جداً , كذلك الامر بالنسبة الى الاستثمارات فان الفارق بين معدل الربح وبين مختلف الفروع يجب ان لا يكون كبيراً وإلا سوف تتحول جميع الاستثمارات الى الفرع الأكثر ربحاً . وهكذا فان الأسعار هي التي تحدد الدخل في مجتمع إنتاج السلع الطبيعية وعلى العكس فان الدخل هو الذي يحدد كلفة المنتجات المحتمل أنتاجها في المجتمع الصناعي .

منحنى إمكانات (احتمالات) الإنتاج production possibility frontier p.p.f :

وهو رسم بياني يعبر عن الكميات القصوى التي يمكن اتناجها في اقتصاد معين من سلعتين او خدمتين في حدود الموارد الاقتصادية المتاحة , بفرض ان جميع الموارد في حالة توظيف او استغلال تام[1]. ولنفرض حالة إنتاج نوعين من السلع هما (غذاء, آلات) والجدول (2) التالي والرسم البياني (1) يوضح العلاقات التالية :

جدول (2) : منحنى إمكانات الإنتاج

الإمكانات	الغذاء	الآلات

[1] ساموبلسون , نوردهاوس , مصدر سابق , ص160.

أ	صفر	150
ب	10	140
جـ	20	120
د	30	90
هـ	40	50
و	50	صفر

المصدر : ساموبلسون , نوردهاوس , مصدر سابق , ص160.

رسم بياني (1)
منحنى أمكانات الانتاج

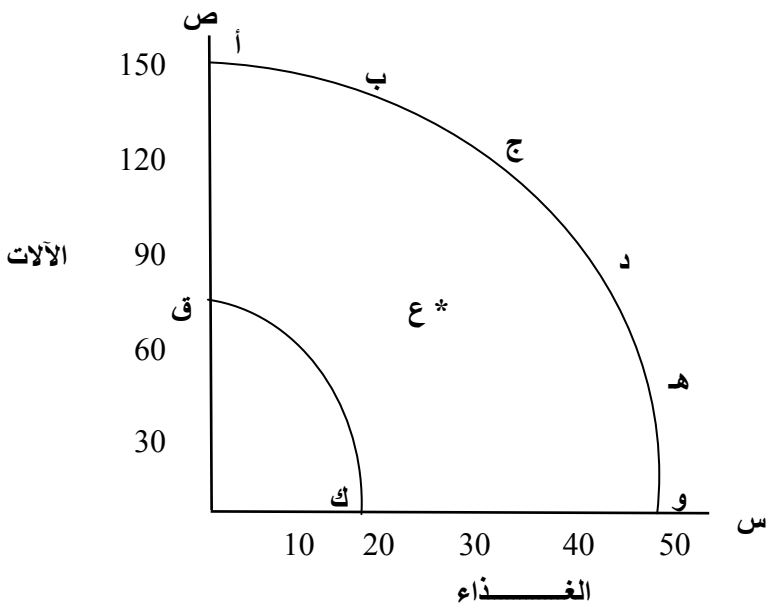

المصدر : ساموبلسون , نوردهاوس , مصدر سابق , ص160.

حيث يشير المحور الافقي (السيني) او محور X horizontal axis الى إمكانات إنتاج الغذاء , اما المحور الرأسي (الصادي) محور y vertical axis فيشير الى إمكانات الآلات . ومنحنى إمكانات الإنتاج(ا , ب , جـ , د , هـ , و) والجدير بالذكر ان مفهوم الامثلية (الكفاءة) يصبح أكثر عمقا بالاطلاع على منحنى إمكانات الإنتاج حيث تتوضح العلاقات الآتية :

أولاً: يفتقر النظام الاقتصادي الى الكفاءة عندما يقع داخل منحنى إمكانات الإنتاج (أي نقطة تحت المنحنى أ , ب , جـ , د , هـ , و, وباتجاه نقطة الأصل صفر) وتكون الموارد في هذه الحالة غير موظفة unemployed resources وهي في صورة عمال بلا عمل , مصانع مغلقة , وأراضي مهملة , وهذا ما يحدث خاصة خلال الدورات الاقتصادية Business cycle وفترات الكساد depression .

ثانيا: يتمتع الاقتصاد بأعلى درجات الكفاءة عندما يقع خارج منحنى إمكانات الإنتاج حيث لا يعاني احد من انخفاض المنفعة (اي نقطة تقع فوق المنحنى أ , ب , جـ , د , هـ , و) .

ثالثا: ينجح النظام الاقتصادي في تحقيق الحد الادنى من الكفاءة عندما يقع على منحنى إمكانات الإنتاج . ولا تقف الكفاءة عن هذا الحد وهي لا تشترط مجرد انتاج افضل مجموعة من السلع والخدمات بل أيضاً توزيعها بين جميع المستهلكين لتحقيق أعلى درجة ممكنة من الاشباع .

وعليه فمن خلال منحنى امكانات الانتاج يمكن التمييز بسهولة بين الاقتصاد المتقدم (الكفوء) والاقتصاد المتخلف (غير الكفوء) حيث يمكن تقسيم التخلف الاقتصادي (تدني الكفاءة الاقتصادية) بثلاث أسباب هي :[1]

1- الاستغلال غير الكامل لعناصر الإنتاج التي يمتلكها المجتمع وهو ما يعني وجود جزء معطل من الموارد لا يشارك في العملية الانتاجية , ويمكن تصور الاقتصاد في هذه الحالة في موقع داخل المساحة الواقعة تحت خط امكانات الانتاج (تحت منحنى أ , ب , جـ , د , هـ , و) .
2- سوء استعمال موارد الانتاج اي التبذير في استخدامها او العجز عن استخدامها على الوجه الاقتصادي الامثل , مما يترتب عليه ان تصبح إنتاجيتها اقل كثيرا من الطاقة القصوى لها , وهذه الحالة يمكن تمثيلها بموقع مثل النقطة (ع) .
3- عدم تنمية الموارد , اي تكون الموارد الانتاجية التي تحت تصرف الاقتصاد ضئيلة كماً نوعاً ويمثل ذلك بمنحنى إمكانات الإنتاج قريب نسبياً من نقطة الاصل مما يجعل مساحة إمكانات الإنتاج ضئيلة أي ان نطاق النشاط الاقتصادي يكون ضيقاً ومثال هذه الحالة المنحنى(ق,ك) القريب جدا من نقطة التقاء المحورين (نقطة الأصل) .

توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية (الامثلية الاقتصادية للمنشأة) : *

[1] ابراهيم صدقي شيخ بندر ، د. خضير الاورفلي ، مصدر سابق ، ص 65 .

بما ان الميزة الرئيسية لأسواق المنافسة الاحتكارية هو تنوع المنتج differentiation of product فلذلك لا نتوقع العثور على حد فاصل بين صناعة معينة تقوم بانتاج منتجات متجانسة وبين الصناعات الاخرى في الاقتصاد الوطني . ففي المنافسة الاحتكارية لا مناص من ان نجد حالات تتعدد فيها الحدود الفاصلة , حيث يمكن اعتبار المنشآت منتمية بحق الى صناعتين او كثر , ومع ذلك فاذا كان من الممكن ان نكتشف بالحياة العملية بعض الاوضاع حيث يوجد عدد من المنشآت تقوم بإنتاج بدائل قريبة جدا بعضها البعض very close substitute وكل منها تنافس الاخرى , فمن المعقول ان ننظر الى المنتجين والمتنافسين تنافسا وثيق الارتباط بانهم يكونون صناعة او (مجموعة) من المتنافسين الاحتكاريين .

ولنضرب مثلاً لصناعة السيارات , ولنفرض على سبيل المثال ان كل منشأة تنتج منتجاً واحداً فقط , ولوأن هذا غير حقيقي اذ ان معظم المنشآت تنتج منتجات متعددة multi product frims ولو افترضنا ذلك فمن المعقول ان ننظر الى هذه المنتجات المتشابهة نوعاً ما , هي السيارات , التي تقوم بصنعها مختلف المنشآت على أنها متنافسة نوعا ما مع بعضها البعض تنافساً وثيقا , ولكن ليس من المعقول ان نظن بأنه يوجد أيضاً تنافس وثيق بين السيارات والجرارات او سيارات نقل البضائع مثلا ، وعلى ذلك فبينما توجد هذه السلع جميعها في الصناعة نفسها من الناحية الفنية إلا ان المستهلكين لا ينظرون إليها على أنها سلع متنافسة تنافسا وثيقا .

ولكل منشأة في (المجموعة) الاحتكارية التي تكون صناعة السيارات منحنى للإيراد المتوسط منحدر الى الاسفل ، والسبب في هذا الانحدار السفلي لمنحنى الإيراد المتوسط هو :

أولا: ان السيارات ليست متماثلة تماماً بخلاف الحال في المنافسة التامة , حيث نفترض دائما تماثل المنتوج .

ثانيا: انه من المفروض في هذه الحالة عدم وجود عدد كبير من المنشآت في هذه (الصناعة) كما لو كان الحال في ظل المنافسة التامة ، ولكن الشكل الذي يتخذه منحنى الإيراد المتوسط في كل منشأة سوف يتحدد بسلوك المتنافسين تنافساً وثيقاً داخل نفس المجموعة الاحتكارية ، ولابد لكل منشأة ان تراقب بحذر وعناية سلوك المنشآت المتنافسة معه .

والرسم البياني (2) و (3) يمثلان سوقي المنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية

رسم بياني (2) رسم بياني (3)

* للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع على سبيل المثال الى المصادر السابقة ، ساموبلسون ، نورد هاوس ، " علم الاقتصاد " ، و ابراهيم صدقي و خضير الاورفلي " التحليل الاقتصادي الجزئي " ، و حسين عمر " مقدمة علم الاقتصاد ، نظرية القيمة " ، و كريم مهدي الحسناوي ، " مبادئ علم الاقتصاد " .

طلب المنشأة في المنافسة الاحتكارية

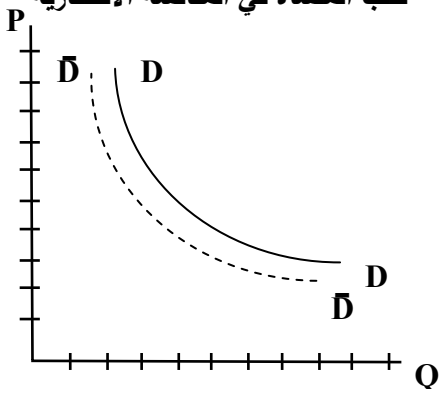

السعر

حجم المبيعات

طلب المنشأة في المنافسة التامة

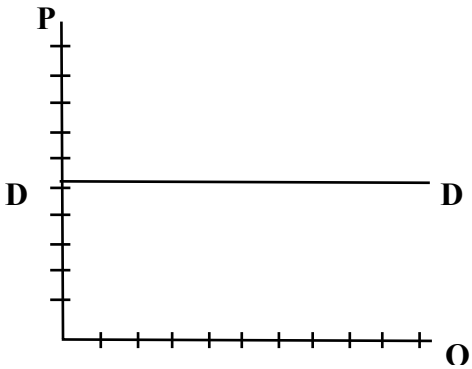

السعر

حجم المبيعات

المصدر : ساموبلسون , نوردهاوس , مصدر سابق , ص170.

حيث يمثل الرسم البياني (2) مسار ومنحنى الطلب واتجاهه في سوق المنافسة التامة والتي تستطيع المنشآت بيع كل ماتريده من انتاجها المحدود على امتداد المنحنى الأفقي (DD) الخاص بها , دون ان يخفض انتاجها في السوق . بينما يمثل الرسم البياني (3) مسار ومنحنى الطلب واتجاهه في سوق المنافسة الاحتكارية , والذي يميل فيه منحنى الطلب ان الاسفل نظرا لان ارتفاع السعر يؤدي الى خفض المبيعات وإذا لم تكن المنشأة تتمتع بالحماية فسوف يؤدي الى انخفاض اسعار منافسيها , والى تحول منحنى الطلب الخاص بها يساراً الى (D D) .

ويمكن استخدام التحليل الكمي (الارقام) لتوضيح عملية التوازن وتحقيق الامثلية ، أن ابسط طريقة هي تعظيم الارباح maximization profit , والربح هو عبارة عن الفرق بين الايراد الكلي والتكاليف الكلية عند المستويات المختلفة من الناتج , وباستخدام جدول (2) والذي يمثل معطيات الايراد , والتكاليف والربح نجد ان أفضل كمية من وجهة نظر المنشأة هي (6) وحدات من الناتج , وافضل سعر هو(42) دينار عند هذا المستوى . وليس ثمة وضع آخر يؤدي الى تحقيق ربح اكبر من (47) دينار .

وهناك طريقة أخرى للوصول الى النتيجة نفسها , وهي مقارنة الايراد الحدي (العمود 6) بالتكاليف الحدية (العمود 7) فاذا كانت الزيادة في الإنتاج تؤدي الى زيادة في الايراد الحدي عن التكاليف الحدية ، فستستمر المنشأة في إنتاج المزيد من الوحدات , طالما كان الربح الحدي كمية موجبه . أما إذا كانت الزيادة في الانتاج تؤدي الى زيادة التكاليف الحدية عن الايراد الحدي , فستقلل المنشأة من حجم الإنتاج ، طالما كان الربح الحدي كمية سالبة , واما حيث تتعادل التكاليف الحدية مع الايراد الحدي فان المنشأة لا تجد من المجزي لها ان تتوسع في الانتاج الى ابعد من هذا الحد , اذ لو

تحقق هذا التوسع لانقلب الربح الحدي من كمية موجبة الى كمية سالبة , وبالتالي يتناقص الربح الكلي وعلى ذلك فان هذا التعادل بين التكاليف الحدية وبين الايراد الحدي يدل على وضع التوازن الذي يحقق اعظم الارباح maximization profit . ومع ذلك فان الطريقة الثانية لمعرفة وتحديد الوضع التوازني (الامثلية الاقتصادية) بمقارنة التكاليف الحدية والايراد الحدي ليست افضل او أسوأ من الطريقة الأولى المنطوية على البحث في الأرباح الكلية ، فهما طريقتان لا تختلفان عن بعضهما البعض ، كما يدل ذلك (العمود رقم 8) وهو الخاص بالربح الحدي ، والربح الحدي هو الفرق بين الإيراد الحدي والكلفة الحدية او بعبارة أخرى هو الربح الاضافي عن كل وحدة إضافية من المنتوج, وطالما كان الربح الحدي كمية موجبة فإن المنشأة كما تبين تمضي في التوسع في الإنتاج ، ولكنها تكون عند نقطة التوازن المثلى عندما يتحول الربح الحدي من كمية موجبة الى كمية سالبة ومن ثم فعندما يكون الربح الحدي مساويا للصفر , فان الربح الكلي يصل الى اقصى مداه (معظمته) كما ان التكلفة تتعادل مع الإيراد الحدي .

جدول (2)

وضع التوازن في المنشأة الذي تعظم عنده الارباح (كميات الإنتاج والأسعار والإيرادات والتكاليف)

الكمية ك	السعر س	الإيراد الكلي ر	التكاليف الكلية ت ك	الربح الكلي ر ك	الإيراد الحدي ر ح	التكاليف الحدية ت ح	الربح الحدي ر ح
صفر	77	صفر	128	128-	-	-	-
1	67	67	160	9-	67	32	35
2	62	124	170	46-	57	10	47
3	57	171	177	6-	47	7	40
4	52	208	183	25	37	6	31
5	47	235	188	47	27	5	22
6*	42	252	205	47	17	17	صفر *
7	37	259	225	34	7	20	13-
8	32	256	250	6	3-	25	22-
9	27	243	286	43-	13-	26	23-

المصدر : حسين عمر ، مقدمة علم الاقتصاد ، مصدر سابق , ص636.

كما يمكن استخدام الرسم (العرض) البياني لتحديد التوازن (الامثلية الاقتصادية) لدى المنشآت الاقتصادية ، إذ هنالك طريقة اولى لتحديد وضع توازن المنشأة وذلك بأن نرسم منحنى التكاليف الحدية ومنحنى الإيراد الحدي لكل مستوى من الناتج كما يتضح من الرسم البياني (4) وهنا نجد ان

نقطة تقاطع هذين المنحنيين تدل على ذلك المستوى من الناتج الذي يحقق اقصى الارباح ، أي الوضع التوازني للمنشأة عند النقطة (هـ) في هذا الشكل.

رسم بياني (4)

توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية بدلالة الرسم البياني

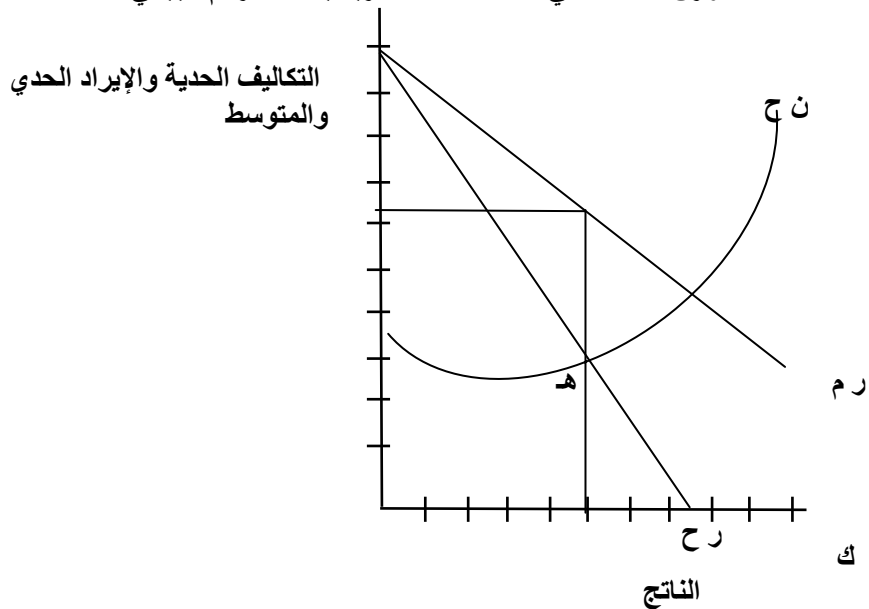

المصدر : حسين عمر , مصدر سابق , ص638.

وهنالك طريقة بيانية (رسم) ثانية توضح هذا الوضع التوازني للمنشأة وهي تختلف عن الطريقة البيانية الاولى في الاستعانة بمنحنى رابع وهو منحنى التكاليف المتوسطة , وسنفترض تبسيطاً للتوضيح ان المنحنيات الأربعة – منحنى الإيراد المتوسط , ومنحنى الإيراد الحدي , ومنحنى التكاليف المتوسطة , ومنحنى التكاليف الحدية , تتخذ شكل خطوط مستقيمة , ويدل الرسم البياني التالي رقم (5) على تعادل التكاليف الحدية مع الايراد الحدي عند النقطة هـ . وعلى ذلك تصل الارباح الى اقصى مداها عندما تنتج المنشأة (و م) وحدات من الناتج . اما السعر الذي يمكن أن تفرضه المنشأة لهذا الناتج فيدل عليه منحنى الإيراد المتوسط وهو يعادل (م ر) (و س) وأما مقدار الأرباح التي تحققها المنشأة فتدل عليها مساحة المستطيل (س ر ل د) وهذه هي اكبر مساحة مستطيل يمكن رسمها بين منحنى الإيراد المتوسط ومنحنى التكاليف المتوسطة والمحور الرأسي (الصادي) وتساوي مساحة هذا المستطيل ايضا المساحة المظللة (ن هـ ج) التي تقع بين منحنى التكاليف الحدية ومنحنى الإيراد الحدي والمحور الرأسي , ذلك ان أي خط رأسي يقع بين منحنى التكاليف الحدية ومنحنى الإيراد الحدي إنما يمثل ما يضاف الى الارباح المترتبة على انتاج وبيع كل وحدة من

الناتج . ولا تعد المساحة المظللة إلا ان تكون تجميعاً للإرباح الحدية عن كل وحدات الناتج وما الربح الكلي إلا مجموع الأرباح الحدية .ولذلك يمكن الدلالة على الارباح عند أي مستوى من الناتج بثلاث طرق مختلفة هي :

الربح الكلي = الايراد الكلي – التكاليف الكلية

الربح الكلي = الايراد المتوسط × الناتج – التكاليف المتوسطة × الناتج

الربح الكلي = مجموع الايرادات الحدية – مجموع التكاليف الحدية

ولابد ان تؤكد هنا انه لا يهم من وجهة نظر الناتج الفعلي الذي تنتجه المنشأة , ما إذا كان احتساب الربح على اساس التكاليف والايرادات الكلية او المتوسطة او الحدية . وكما رأينا قبل فمن الممكن ان نستدل على الوضع التوازني للمنشأة بطرق مختلفة .

رسم بياني (5)

توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية باستخدام منحنى التكاليف المتوسطة

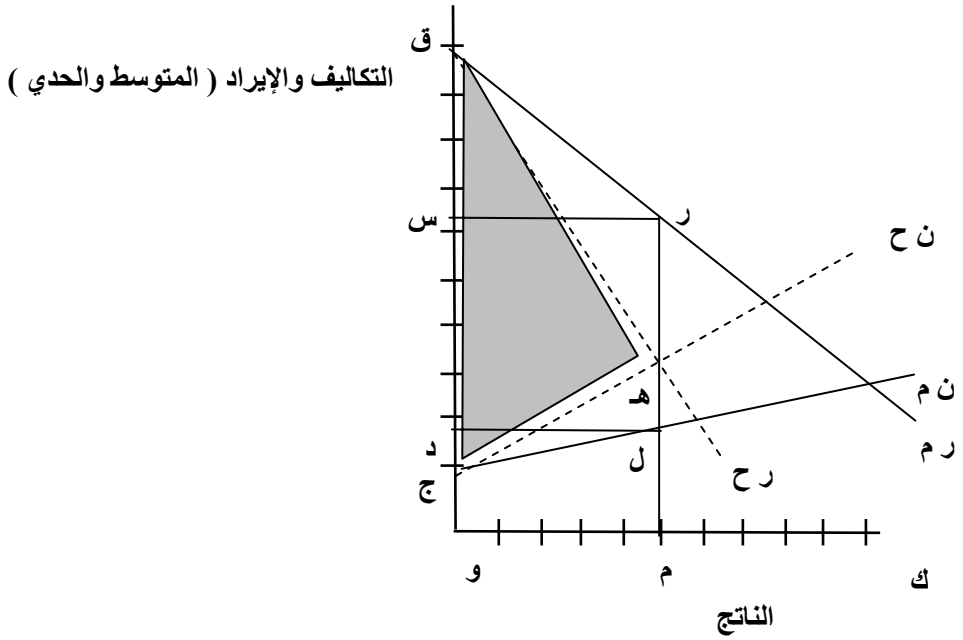

المصدر : حسين عمر , مصدر سابق , ص639.

توازن سوق المنافسة الاحتكارية في المدى القصير والمدى الطويل:

قدمنا انه في المنافسة الاحتكارية اذا حققت المنشأة أرباحاً غير عادية فلابد ان تكون على حذر , وان تقف موقف الترقب اذا أرادت ان تحافظ على مركزها ، وإذا حققت إحدى المنشآت أرباحاً غير

عادية كبيرة بانتاجها منتوجا جديدا , فمن الواضح ان ذلك يغري المنشآت الأخرى في الصناعة نفسها على ان تصنع منتجات متنافسة مع منتجات هذه المنشأة وكلما كان في وسع المنشآت الأخرى ان تنافس مباشرة مع المنشأة التي تحقق ارباحا كبيرة , امكن هذه المنشآت ان تحصل على أرباحاً كبيرة هي الاخرى .

وبما أن كل المنشآت في الصناعة تصنع منتجات متشابهة ، فسوف تكون جميعها في وضع يسمح لها بان تتنافس على هذه الارباح غير العادية الكبيرة عن طريق جعل منتجها اكثر شبها بمنتج هذه المنشآت المبتكرة **innovating firms** .

وستتبع ذلك انه في ظل المنافسة الاحتكارية فان اية أرباح كبيرة تحققها المنشآت سوف يكون التنافس عليها أمراً محققاً في المدى الطويل . واذا كانت السلع التي تنتجها كل المنشآت في الصناعة ليست متماثلة فمن غير المحتمل ان تتلاشى الارباح غير العادية كلية , غير ان افتراض تشابه السلع الى حد كبير يتضمن أنه لا مناص من زوال مثل هذه الارباح في المدى الطويل .

كذلك فإذا كانت المنشآت القائمة فعلاً تحقق أرباحاً كبيرة فانه مالم تحتمي الصناعة بالقيود القانونية التي تحد من حرية الدخول اليها , فسوف يكون في وسع المنشآت الجديدة ان تدخل الى الصناعة وتتنافس مع المنشآت القديمة على هذه الارباح غير العادية وذلك عن طريق انتاج منتجات اكثر شبها بمنتج المنشآت المبتكرة .

والنتيجة الحاسمة التي نستخلصها من التحليل السابق , هي انه في المدى القصير وعندما تكون المنافسة الاحتكارية في إحدى الصناعات ولكن عدد المنشآت بها ثابتاً , ففي وسع هذه المنشآت ان تحقق جميعها ارباحا او خسائر غير عادية ومع ذلك ففي المدى الطويل سوف يكون الوضع مشابها لذلك الوضع القائم في الصناعة المتنافسة تنافساً كاملاً في المدى الطويل , اذ سوف يشتد التنافس على الارباح الكبيرة غير العادية وبعبارة أخرى ففي المنافسة الاحتكارية سوف يكون الوضع التوازني في المدى الطويل هو ذلك الذي لا تحقق عنده المنشأة إلا أرباحاً (عادية) او ربما أرباحاً غير عادية ولكنها ضئيلة جداً في مقدارها .

ومن المحتمل ان تحقق مختلف المنشآت أرباحاً مختلفة في حجمها ، وسوف تكون أرباح المنشأة الفردية اكبر , كلما كان منتجها اكثر قبولاً في نظر المستهلكين . ويدل الشكلان (الرسمان البيانيان) (7,6) على الأوضاع التوازنية (المثالية الاقتصادية) للمنشأة في ظل المدى القصير والمدى الطويل على التوالي .

رسم بياني (6) توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية

رسم بياني (7) توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية

في الاجل القصير لسلع اقل تماثلاً

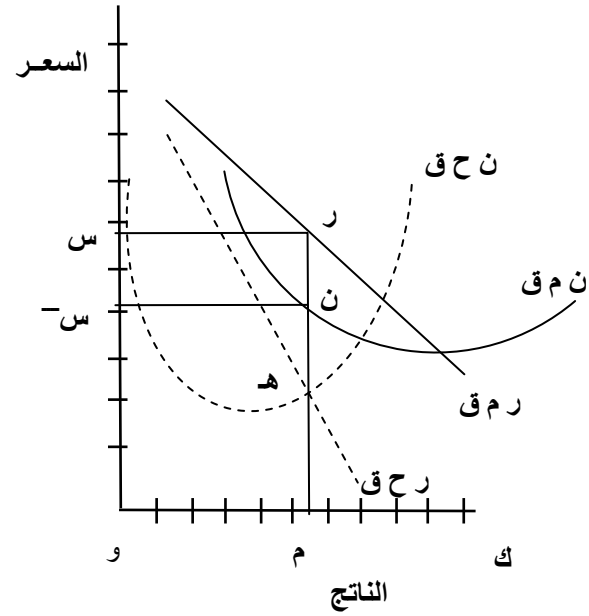

حيث أن ق = الأجل القصير

في الاجل الطويل لسلع اقل تماثلاً

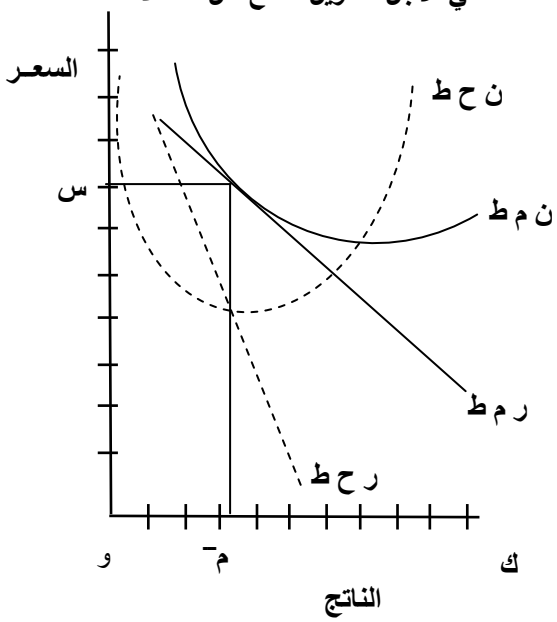

حيث أن ط = الأجل الطويل

المصدر : ساموبلسون ، نوردهاوس , مصدر سابق , ص192.

ونفترض هنا ان منحنى التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية لهذه المنشأة سيبقى ثابتاً في حالتي المدى القصير والمدى الطويل (شأن منحنيات كل المنشآت الأخرى) .

وفي المدى القصير ستجد المنشأة ان الإيراد الحدي يتعادل مع التكاليف الحدية عند ذلك المستوى من الناتج و م ، وسوف تستطيع ان تحصل على أرباح قدرها س ر ن س– في وضعها التوازني ، وفي هذا الوضع التوازني قصير المدى ، ففي وسع المنشآت ان تحصل على أرباح غير عادية ، لأنه لا يوجد العدد الكافي من البدائل المتنافسة تنافساً وثيقاً مما تنتجه المنشآت الأخرى لكي يتسنى لها التنافس على هذه الأرباح غير العادية .

أما في المدى الطويل وعند ذلك المستوى من الناتج و م– ، فإن التكاليف الحدية تتعادل مع الإيراد الحدي ، إلا ان منحنى الإيراد المتوسط يصبح مماساً لمنحنى التكاليف المتوسطة وهنا لا تحقق المنشأة إلا أرباحاً عادية ، وهنا أيضاً تنتج المنشآت المتنافسة (القديمة والجديدة) منتجات متشابهة مما يدعو الى زوال الأرباح غير العادية التي حققتها المنشاة في المدى القصير ، ويشبه هذا الوضع ذلك الوضع التوازني الذي يتحقق في ظل المنافسة التامة في المدى الطويل .

أما الفرق بين الحالتين فأنه بينما يكون منحنى الإيراد المتوسط للمنشأة في حالة المنافسة التامة هو عبارة عن خط أفقي مستقيم ، فأن هذا المنحنى ينحدر الى الأسفل في حالة المنافسة الاحتكارية ، ويتضمن ذلك انه في الوضع التوازني طويل المدى للمنشأة الاحتكارية فأن الناتج سوف يكون دائماً أصغر من ذلك الناتج الأمثل في ظل المنافسة التامة .

ومن الممكن أن يغدو منحنى الإيراد المتوسط للمنشأة التي تنتج في ظل المنافسة الاحتكارية اكثر مرونة في المدى الطويل منه في المدى القصير .

أذ ان المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعة الاحتكارية سوف تصبح أكثر تماثلاً بمضي الوقت . إذ سوف تتطلع كل منشاة بطبيعة الحال الى أن تنتج ذلك النوع من السلعة الذي يعود بأقصى الأرباح ، وستحاول المنشآت جميعها أنتاج هذه السلعة ، كذلك فان دخول منتجين جدد الى الصناعة سوف يتضمن ان المنتجات سوف تكون أكثر تماثلاً لبعضها البعض مما كانت عليه من قبل . وكلما كانت البدائل متنافسة تنافساً وثيقاً كان الطلب على منتج أية منشأة في الصناعة أكثر مرونة كما يدل على ذلك الرسمان البيانيان (8 ، 9) .

رسم بياني (8)
توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية
في الاجل القصير لسلع اكثر تماثلاً

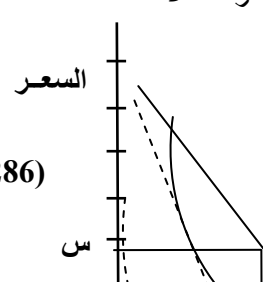

رسم بياني (9)
توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية
في الاجل الطويل لسلع اكثر تماثلاً

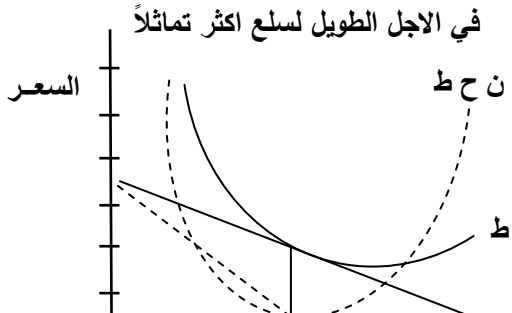

ر م ط

حيث أن ق = الأجل القصير حيث أن ط = الأجل الطويل

المصدر : حسين عمر , مصدر سابق , ص643.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. يعتبر التحليل الاقتصادي الساكن static والساكن المقارن comparative static والتحليل الحركي dynamic والتحليل الحدي الذي جاء به V. Boumel وبحوث العمليات operation research وبما تتضمنه من أساليب رياضيه متقدمة ومعاصرة اهمها البرمجة الرياضية (الخطية وغير الخطية ونظرية المباريات) منهجاً وأسلوباً لتحقيق الامثلية الاقتصادية على المستويين الجزئي micro والكلي macro وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والوصول بالاقتصاد الى حالة الاقتصاد المتقدم (الكفاءة) وتحقيق دولة الرفاهية welfare state .
2. يعتبر الاقتصادي الشهير Pareto Vilfredo Dumaso من رواد فكر الامثلية الاقتصادية وأوائل من سلط الضوء عليها وفتح الباب واسعاً لمناقشتها وتطويرها .
3. تحتل وسائل الدعاية والإعلان أهميه كبيرة على مستوى عموم الاقتصادات العالمية لأثرها الكبير في سلوكيات المشترين وبالتالي التدخل الغير مباشر بالأسعار خاصة وان اغلب سلع الاسواق

سلع متجانسة ويلعب الترويج لها أثراً مهماً في سعرها وباعتبار ان سوق المنافسة الاحتكارية هو السوق الواقعي المعاصر .

4. يتم اعتماد معيار معدل التركز الصناعي ومعيار HHI لتحديد مدى تحكم منشأة معينه او عدد من المنشآت في السوق وبالتالي تحديد طبيعة السوق (منافسه تامة , منافسه احتكاريه ,احتكار تام) مما يتيح للحكومات إتباع سياسات معينه لمواجهة نفوذ (قوة) السوق market power خاصة عندما يكون السوق قريب من الاحتكار التام مما يتطلب اتخاذ سياسات مكافحة الاحتكار antitrust policy وتشجيع المنافسة encouraging competition .
5. يمكن استخدام منحنى إمكانات الإنتاج (p.p.f) في تحديد أمثلية (كفاءة) الاقتصاد وعدم كفاءته وبالتالي تحديد حالة استخدام وعدم استخدام الموارد الاقتصادية ومن ثم ضرورة تبني سياسات اقتصادية لمعالجة ذلك خاصة أوقات (فترات) التحولات والأزمات الاقتصادية .
6. تم استخدام أسلوب التحليل الحدي في الوصول الى الامثلية الاقتصادية للمنشآت وذالك باستخدام الرسم البياني (الطريقة الهندسية) والتحليل الكمي (الرقمي).
7. تعتبر الإنتاجية (productivity) ركيزة وقاعدة الامثلية الاقتصادية وكثيراً ما يتداخلا سوية مما يضع هذا الموضوع القديم – الحديث مدار دراسة ومناقشة ومتابعة مهمة ومستمرة من قبل الاقتصاديين والإحصائيين والإداريين والسياسيين ، بغية تعزيز قدرات الاقتصاد في سبيل تحمل المنافسة المحلية والعالمية وبالنتيجة زيادة تنوع السلع والخدمات ومن ثم رفع درجة إشباع حاجات ورغبات المجتمع وتمتعهم بحرية عالية في الاختيار وتحقيق طموحاتهم في الوصول الى دولة الرفاهية welfare state .

التوصيات :

1- ضرورة تبني سياسات مدروسة وبعيدة المدى لدعم وتشجيع المنافسة الفعلية من خلال إزالة القيود التي تفرضها الحكومات والاستعانة بالمزادات والعطاءات التنافسية وتشجيع المشروعات الصغيرة ومساعدتها على تحدي الشركات المستقرة والوقوف في السوق .

2- ضرورة التسلح بإدارة الجودة الشاملة وإرساء ثقافة الجودة وتحديث الإدارات والذي من شأنه ان ينشط الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ويتم ذالك من خلال محورين أساسيين هما :

أ- تحديث المديرين من خلال التدريب والتطوير وإعدادهم للتعامل مع المتغيرات المتوقعة مستقبلاً وأهمها التحديات التنافسية في السوق المحلية والعالمية .

ب- تحديث نظم الإدارة مثل نظم الشراء والتخزين والعمليات والتسويق والموارد البشرية والبحث والتطوير (R8D) والاستفادة من التقدم العلمي والتقنية في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني .

المصادر

أولاً : الكتب

أ. العربية :

1- د. إبراهيم صدقي شيخ بندر , د. خضير الاورفلي , " التحليل الاقتصادي الجزئي " , حلب , سوريا , شعاع للنشر والعلوم , ط2, 2003.

2- د. حسين عمر , " مقدمة علم الاقتصاد , نظرية القيمة ", دار المعارف بمصر , ط3 المعدلة , 1968.

3- د. جمال داود سلمان , " اقتصاد المعرفة " , الأردن , عمان , دار اليازوري للنشر والتوزيع ,2009.

4- ساموبسلون , نوردهاوس , " علم الاقتصاد " , مكتبة لبنان ناشرون , بيروت , الطبعة العربية , ط1 , 2006.

5- د. كريم مهدي الحسناوي , " مبادئ علم الاقتصاد " , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1990.

6- د. كريم مهدي الحسناوي , " المدخل الى الاقتصاد الرياضي " , جامعة بغداد , 1988 .

7- د. عدنان كريم نجم الدين , " الاقتصاد الرياضي مدخل كمي تحليلي " , عمان , دار وائل للنشر , ط3 , 2009.

8- د. عبد العزيز فهمي هيكل , " موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية " , لبنان , بيروت , دار النهضة العربية , 1986 .

ب. الاجنبية :

(1) Adward shapiro ," macro economic analysis , public finance and the price system" , university of Toledo , third edition .
(2) Colman ,david and trcvor young ," principles of agricultural economic, markets and prices in less developed countries" , Cambridge university press , 1989 .

ثانيا: الكراسات :

1- د. صباح بهجت عبد الله ," بحوث العمليات وتطبيقاتها " , كراسة مطبوعة , وزارة التخطيط , المعهد القومي للتخطيط ,تموز ,1984 .
2- عمر طرابلسي , " معجم مفاهيم التنمية , إدارة المشاريع التنموي " , لجنه الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ,الاسكوا ,لبنان ,مؤسسة الإمام الصدر ، بدون تاريخ.

ثالثا: المجلات :

1- أمين عبد العزيز حسن ، " رقابه الأداء في المشروع كوسيلة لرفع مستوى الانتاجية " ,مجله البحوث الاقتصادية والإحصائية ، العدد2 , نيسان ,1980 .
2- د. آمال شلاش ، " اعادة هيكلة القوى العاملة على مستوى المنشأة " ,مجله النفط والتنمية ، العدد 2 ،اذار نيسان ,1988 .
3- د. صلاح الدين عثمان بكر , إسماعيل علي شكر , فريدون عبد الكريم , " دراسة تحليليه لوسائل قياس الإنتاجية في الصناعة " ، مجله النفط والتنمية ، العدد 1 كانون الثاني شباط ,1990 .
4- فاضل حنتوش المحسن , " دراسة تحليلية لأنظمة المراقبة الداخلية في المشروعات الصناعية كضوابط للكفاءة الإنتاجية " ، مجله النفط والتنمية ، العدد الأول ، كانون الثاني شباط ,1989 .
5- د. فاضل عبد الكريم الشيخلي , " دراسة مقارنه في الإنتاجية ,استعراض تاريخي " , مجله النفط والتنمية ، العدد 5 , تشرين الأول ,1987 .
6- د. كاظم حبيب , " طبيعة العلاقات العضوية بين عملية التنمية وإنتاجية العمل " , مجله النفط والتنمية ، العدد 2 تشرين الثاني ، 1975 .
7- د. مجذاب بدر العناد , " إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب " ,مجله النفط والتنمية ,العدد 4,تموز ,اب ,1989 .

8- د. نجم عبود نجم , " الجدوى الاقتصادية للبحث العلمي " ,مجلـه النفط والتنمية ، العدد 3 ، أيار حزيران ,1987 .

9- د.عباس عبد الربيعي , " العلاقة بين الإنتاجية الكلية والجزئية " ،مجلـه النفط والتنمية ، العدد 2, آذار نيسان 1988 .

10- د. عقيل جاسم عبد الله , " الوسائل الكمية في قياس الاقتصاد التقريبي من القوى العاملة باستخدام العوامل المؤثرة في نمو إنتاجية العمل " ,مجلـه النفط والتنمية ، العدد 1 ،كانون الثاني شباط ,1987 .

11-عدنان حسين يونس , " صيانة الآلات والمعدات وأثرها في رفع الكفاءة الإنتاجية " ,مجلـه النفط والتنمية ,العدد الأول ,كانون الثاني شباط ,1986 .

رابعاً : Internet :

1-www.almadapaper.nat/php?sourse=akbar8m.f=copy sit=19374
2-www.4algeria.nat/lab/t994.htm/
3-www.karacom .com/vbit 25440.htm/
4-www.islamonlane.nat/o/_.arabac/dowlial namaa _49/morajuat.asp
5-www.cba.edu.kw/malomar/macoro.

.....

.....

.....